مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

56
أوراق سياسية

مطهر الصفاري

مجموعة فاغنر وروسيا

متلازمتا الإنكار والتوظيف

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

المحتويات

مقدمة 3

الشركات الأمنية الخاصة (Private Security Companies) ودورها في العلاقات الدولية 6

تأثير متبادل.. الحكومات والشركات الأمنية الخاصة 11

الشركات الأمنية في المنطقة العربية 13

تجربة الإمارات العربية المتحدة مع الشركات الأمنية الخاصة والمرتزقة ... 15

مجموعة "فاغنر" 18

التأسيس والتوظيف 19

أعضاء مجموعة «فاغنر» 20

"فاغنر" والقوة الناعمة 23

جغرافيا الحضور والتأثير 24

علاقة مجموعة "فاغنر" بالحكومة الروسية 29

مستقبل مجموعة "فاغنر" 32

السيناريو الأول: زيادة دور مجموعة «فاغنر» 32

السيناريو الثاني: المحافظة على مستوى دورها 33

السيناريو الثالث: انحسار دور «فاغنر» أو تفككها 33

السيناريو الرابع: بقاء الدور وتغيير هوية «فاغنر» 34

خاتمة 35

قائمة المراجع 38

أولاً: المراجع العربية 38

ثانياً: المراجع الإنجليزية 41

مقدمة

أصبحت الشركات الأمنية الخاصة (Private Security Companies) أحد الفواعل الدولية غير الرسمية، حيث ازداد تأثيرها في العلاقات الدولية نتيجة الأدوار التي تؤديها في مناطق الصراعات، وذلك بسبب سهولة التعاقد معها، بعيداً عن القيود القانونية المحلية والتبعات الدولية لإرسال الجيوش النظامية لدولة ما. ولا يقصد بالشركات الأمنية في هذه الدراسة تلك الشركات الخدمية التي تتولى تأمين المنشآت المدنية داخل دولها، أو حتى خارجها، وإنما الشركات المعنية محل الدراسة هي تلك الشركات التي تؤدي أنشطة من مهام الجيوش النظامية خارج حدود دولها، بصرف النظر عن الدافع الرئيسي لمسؤولي تلك الشركات وطبيعة العلاقات مع الجهات الحكومية، سواء كان الدافع هو المال أو لجوء الحكومات إلى الاعتماد عليها في تنفيذ سياساتها الخارجية، الخارجة على القوانين المحلية والدولية.

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، وحتى معركة العاصمة الليبية طرابلس 2020، برز دور العديد من الشركات الأمنية الخاصة في دول المنطقة العربية، وكان من أبرزها شركتان، الأولى تتبع الولايات المتحدة الأمريكية وهي «بلاك ووتر» في العراق، التي اشتهرت بجرائمها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، والثانية مجموعة أو شركة [1] «فاغنر»، المحسوبة على روسيا، في سوريا وليبيا وغيرها، رغم إنكار روسيا لوجود علاقة لها مع المجموعة. وفي حين أن كثيراً من الدراسات والتغطيات الإعلامية قد تناولت شركة «بلاك ووتر» حتى أصبحت غنية عن التعريف،

[1] تعرف بمجموعة فاغنر (WAGNER Group) ويطلق عليها أحياناً شركة، كما عرفت به مثيلاتها بالدول الغربية الرأسمالية، وستعتمد الدراسة المصطلح الأكثر تداولاً وارتباطاً بها، وهو (مجموعة فاغنر).

لا تزال المعلومات المتعلقة بمجموعة «فاغنر» محدودة، ومن وجهة نظر غربية.

ولذلك تنبع أهمية الدراسة من فاعلية دور الشركات الأمنية، وتوظيف بعض الدول لها في تنفيذ أجندتها وتحقيق مصالحها، بأقل التكاليف المادية والمعنوية.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على مجموعة «فاغنر» الروسية، والتعريف بها، وقد تصاعدت أنشطتها في أكثر من ساحة دولية، منها سوريا وليبيا وأوكرانيا وجزيرة القرم، وفي كثير من الدول، خصوصاً في إفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ لتشير هذه الحالة كثيراً من الشكوك عن مزاعم روسيا بعدم وجود علاقة لها مع هذه المجموعة، حيث تحاول الدراسة مناقشة وتفسير التغطية السياسية، ونوعية التسليح والدعم اللوجستي الذي تحظى به مجموعة «فاغنر»، وعلاقتها بتوجهات الحكومة الروسية ومصالحها.

وتستهل الدراسة بتناول ظاهرة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، من حيث التعريف بها وبأدوارها في العلاقات الدولية، ووضعها القانوني، وكيف تعمل، ومن ثم تنتقل للتركيز بشكل خاص على مجموعة فاغنر الروسية، التي تعد الهدف الرئيس للدراسة، من حيث تأسيسها وجغرافية انتشارها، خصوصاً في المنطقة العربية، وعلاقتها بالحكومة الروسية، والأدوار التي تؤديها، والتعرف على مدى تلاقي تلك الأدوار مع أهداف السياسة الخارجية الروسية ومصالحها، إضافة إلى التطرق إلى تجربة إحدى الدول العربية في توظيفها للشركات الأمنية الخاصة.

الشركات الأمنية الخاصة (Private Security Companies) ودورها في العلاقات الدولية

التجارة والملكية الخاصة، وما أصبح يعرف بالقطاع الخاص، متلازمة اجتماعية على مدى العصور، لكن ازدهار ظاهرة الشركات الخاصة الدولية ارتبط بالتطورات التي شهدتها الدول والمجتمعات خلال القرن الماضي، من جراء اكتشاف النفط، ومشاركة تلك الشركات حكومات الدول الوطنية في حصص من عائدات بيع النفط، مستفيدة من تلك الأموال في توسيع الاستثمارات، التي انعكست على مختلف القطاعات الاقتصادية وتطوير البنية التحتية، وبالتأكيد لا يعني ذلك حصرية دور عائدات النفط في النهضة الاقتصادية، وإنما محورية دورها، حتى شركات تصدير السلاح جنت عائدات كثيرة من الأزمات الدولية، وخصوصاً من الدول المصدرة للنفط، التي زادت إنفاقها على قطاعات التسلح العسكري والتقني.

وقد تسببت تلك التطورات، كضرورة واستثمار على حد سواء، في زيادة دور الشركات الخاصة، وتراجع دور الدولة، إضافة إلى أن نتائج الحرب العالمية الثانية والضعف الذي طال مؤسسات الدول الخارجة منها خلقت الحاجة لتأسيس شركات أمنية خاصة لتأمين المنشآت، فضلاً عن استخدام بعض تلك الشركات في عمليات لا يمكن تنفيذها في الكيفية والوقت المناسبين، نتيجة كوابح القوانين، إذ كلما تضاعفت الاستثمارات ونما القطاع الخاص، كانت الرقابة على الحكومات تزداد، وهو ما كان يعقد قدرة الحكومات على الحصول على موافقة البرلمانات لتفويضها في التدخل العسكري خارج حدودها. إضافة إلى أن التطورات التي طرأت على نمط الحياة جعلت الحكومات

تتنازل عن بعض وظائفها رغبة منها في التخفف من مسؤوليتها التنفيذية والاكتفاء بالإدارة، والتركيز على الوظائف الرئيسية، بدلاً عن الانشغال في تقديم الخدمات الروتينية، وهي فلسفة سادت في الدول والمجتمعات الغربية، قبل أن يلحق بها كثير من النظم الشيوعية التي كانت تحتكر الأدوار والوظائف وتحد من دور القطاع الخاص.

تعرف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأنها «منظمة تنشأ استناداً إلى تشريع دولة طرف لتقدم- على أساس مأجور- خدمات عسكرية أو أمنية، من خلال أشخاص طبيعيين أو كيانات قانونية تعمل وفق ترخيص خاص، وتشمل الخدمات العسكرية إلى الخدمات المتعلقة بالأعمال العسكرية، بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والدعم اللوجستي والتدريب والدعم التقني وغيرها، أما الخدمات الأمنية فتشمل الحراسة المسلحة للممتلكات والأشخاص، وتفعيل تطبيق إجراءات الأمن والمعلوماتية، والنشاطات الأخرى المتضمنة استخدام وسائل تقنية ليست ضارة بالأشخاص والبيئة؛ بغرض حماية المصالح والحقوق المشروعة لعملائهم»[2].

وثمة فرق كبير من الناحية القانونية والوظيفية بين الشركات الأمنية الخاصة التي تعمل داخل حدود دولها وحتى خارجها، وفقاً للقوانين النافذة، والتي عادة يتركز دورها في تأمين المنشآت والمرافق الحيوية أو حماية الشخصيات المهمة السياسية والتجارية، وبين الشركات الأمنية الخاصة التي تنشط خارج حدود دولها والتي قد يكون المنتسبون إليها متعددي الجنسيات؛

2 صباح بالة، **الشركات الأمنية الخاصة** – Private Security Companies، الموسوعة السياسية، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو/تموز 2020. https://cutt.us/YbZQp

فهذه الشركات تعمل عادة بتحلل من الرقابة القانونية، حتى مع محاولة تقنينها؛ وذلك نتيجة لطبيعة المهام التي تقوم بها، والتي تجد فيها الحكومات أو الجهات التي تتعاقد مع تلك الشركات تحديات قانونية، وتبعات سياسية واجتماعية، وكذلك كلفاً اقتصادية عالية في حال نفذتها القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية الرسمية التابعة لها بشكل مباشر.

وتفرق بعض التعريفات بين الشركات العسكرية الخاصة والمرتزقة وفقاً لعدة معايير، حيث تعرف المرتزقة بأنهم أفراد يشاركون في صراع أجنبي مقابل المال أو أي ربح مادي من نوع آخر، كما أنّهم لا يتحركون بدوافع من قبيل الإثنية، والأيديولوجيّة، والديانة، أو التوجهات السياسية، ولا يربطهم بالطرف الذي يحاربون نيابة عنه أكثر من الربح، ولا تجمعهم علاقة مواطنة بالدولة المشاركة على المسرح العمليّاتيّ[3].

فالمرتزق يقاتل في المقام الأول بغرض التربح لا لأغراض سياسية، وهذه الوظيفة قديمة قدم فكرة الحرب نفسها، وغالباً ما يُشار إليها على أنها ثاني أقدم وظيفة في التاريخ. ويقابل كلمة مرتزقة باللغة الإنجليزية (mercenary)، وهي لفظة مشتقة من الكلمة اللاتينية (merces) (التي تعني «الأجور» أو «المقابل»)؛ وهي تحمل في طيات معانيها اليوم الغدر والخيانة والقتل[4].

---

3 **مخابرات روسية أم شركة خاصة؟.. حقيقة مقاتلي «فاغنر» الذين يقاتلون في ليبيا وسوريا**، ترجمة فرح عصام، الجزيرة نت (ميدان)، (28 مايو/أيار 2020)، تاريخ الاطلاع: 4 أغسطس/آب 2020.
https://cutt.ly/0dE7RcD

4 شون ماكفيت، **المرتزقة الجدد.. الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي**، ترجمة إبراهيم البيلي محروس وأحمد مكي زيدان، مراجعة محمد زيدان، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ط1، 2016، ص 58.

وقد عدّ القانون الدولي، منذ عام 1899، صور المرتزقة كافة –سواء الاستخدام أو التدريب أو التجنيد– عملاً غير مشروع، مهما كان الهدف منها، ولا سيما المواد من (29–31) من اتفاقيتي لاهاي لعامي 1907/1899 بشأن قوانين الحرب البرية وأعرافها، والمادة (5) من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة (46) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وكذلك الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، الصادرة عن الأمم المتحدة، وقد صدرت عدة قرارات عن الأمم المتحدة تحرم عمل المرتزقة وتجرمه في صوره كافة، وعدَّ المجتمع الدولي عمل المرتزقة جريمة من الجرائم ذات الاختصاص الدولي[5].

والشركات العسكرية الخاصّة هي كيانات ربحية قانونية، تُوفِّر خدمات يمكن أن تُوكَل في العادة إلى القوات المسلحة الرسمية لبلد ما، ويتراوح عمل هذه الشركات بين تحليل المعلومات الاستخبارية، وتوفير الاستشارات والتكتيكات والخدمات الوقائية والحمائية، لكن ثمة العديد من الأمثلة لحالات صراع مُسلَّح تدخلت فيها الشركات العسكرية الخاصة بشكل مباشر، بالنيابة عن سلطة شرعية لدولة من الدول، بشروط وبنود يُحدِّدها عقد بين الطرفين[6].

وتعريف المقاتل الوارد في اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 معقد للغاية أيضاً بما يحول دون تطبيقه على موظفي الشركات

5 زهير جمعة المالكي، **دور الشركات الأمنية الخاصة في نزاعات منطقة الشرق الأوسط**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (7 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ الاطلاع: 6 أغسطس/آب 2020.
https://www.bayancenter.org/3879/12/2017/

6 **مخابرات روسية أم شركة خاصة؟**، الجزيرة نت، مرجع سابق.

العسكرية الخاصة؛ نظراً لأنه يشترط توفر معايير نصت عليها المادة 2.أ.4 في أعضاء المليشيات أو غيرها من الوحدات المتطوعة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع[7]:

1- أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه.

2- أن تكون لها شارة محددة يمكن تمييزها بها من بعد.

3- أن تحمل الأسلحة جهراً.

في الوقت الراهن أصبحت هذه الشركات أكثر حذراً، و لم تعد تتبع أسلوب الرجل الخارق، لكنها أصبحت في الوقت ذاته أكثر نشاطاً من قبل. في هذا السياق يقول أستاذ العلوم السياسية فلوريان فلورسهايمر: «من أهم خدمات هذه الشركات الأمنية هو حماية الممتلكات والأفراد، لا سيما في مناطق الحروب، وكذلك الحصول على المعلومات من خلال الاستجواب والتجسس بالطرق الكلاسيكية المعروفة، إضافة إلى ذلك تقوم هذه الشركات بالاستطلاع الجوي إذا ما توفرت لها الإمكانيات الملائمة لذلك. لكن الأهم هنا هو قيامها بتدريب عناصر حكومية»[8].

الملاحظ وجود تداخل بين عمل المرتزقة وهذه الشركات التي لم تلتزم بحدود الإطار القانوني لعملها، نتيجة حدوث تطور في أجندتها، تجاوزت الدافع المادي المباشر، وزيادة اعتماد الدول عليها في إدارة صراعاتها، لضعف التداعيات الأمنية والسياسية

---

7 **شركات عسكرية خاصة**، القاموس العملي للقانون الإنساني، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: 4 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/RZE03

8 **الشركات الأمنية الخاصة.. أدوار تتجاوز الجيوش الحكومية**، موقع DW، (9 مايو/أيار 2015)، تاريخ الاطلاع: 4 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/usstM

والقانونية المترتبة على توظيفها.

تأثير متبادل.. الحكومات والشركات الأمنية الخاصة

تتفاعل العلاقات بين الحكومات والشركات الأمنية الخاصة بناء على طبيعة تأسيس تلك الشركات وعلاقات أصحابها مع حكوماتهم وخلفياتهم ودوافعهم، إضافة إلى المهام الموكلة لتلك الشركات، ويمكن مقاربة نمو الشركات الأمنية الخاصة وعلاقاتها مع الحكومات وأدوارها في ثلاث محطات، حيث عادة ما تكون بداية عمل الشركات في مرحلتها الأولى (التأسيس) مرتبطة بضباط عسكريين ومسؤولين حكوميين سابقين وعلى علاقة مع حكومات بلد تأسيسها، وبالتقاء المصالح المشتركة، حيث يهدف الضباط والمسؤولون السابقون- المتقاعدون- إلى استمرار نشاطهم وتوظيف إمكانياتهم وزيادة مصادر دخلهم، فيما تعمل الحكومات على تحقيق مصالحها بواسطة تلك الشركات، متخففة من التبعات القانونية والسياسية، ويعد تأسيس شركة «بلاك ووتر» على يد الضابط السابق في القوات البحرية الخاصة «المارينز»، إريك برنس، أنموذجاً.

ومن ثم تتطور العلاقات إلى أن تكون المبادرة لمصلحة مالكي الشركات الأمنية، ويمكن اعتبارها المرحلة الثانية، من خلال استقطابهم للمسؤولين الحكوميين للحصول على عروض مشاريع لشركاتهم مقابل نسب مالية لأولئك المسؤولين، ومن جهة أخرى تستقطب تلك الشركات أصحاب رؤوس أموال جدداً، وهي حالة شبيهة بعمل شركات إنتاج الأسلحة. وفي هذه المرحلة قد تتعمق علاقات وعمل الشركات الأمنية الخاصة مع الجهات ذات العلاقة، وتنفتح أكثر على عملاء جدد، متجاوزة حصرية علاقاتها السابقة مع حكوماتها، فتشرع الشركات في هذه

المرحلة في توقيع عقود وصفقات مع حكومات وجهات أجنبية، ويزداد الدافع المالي عن دافع الإيديولوجيا في هذه المرحلة.

أما المرحلة الثالثة فتضطر فيها بعض الشركات إلى تغيير هويتها، وخاصة اسمها، في محاولة للتخلص من تبعات الانتهاكات التي مارستها في ميادين عملها، المتمثلة في العقوبات التي فرضت عليها وعلى مسؤوليها، إضافة إلى التشوهات التي طالت سمعة الشركة، وحدت من فرصها في الحصول على عقود جديدة. ومن جهة أخرى ينتقل النوع الآخر من هذه الشركات للاستثمار في مجالات إضافية؛ مثل وسائل الإعلام، ودعم مؤسسات العلاقات، وتحسين الصورة، وحتى اللوبيات، بهدف زيادة مواردها والفوز بعقود الصفقات، وزيادة قدرتها على مقاومة الحملات التي تشن عليها، والأهم لتحقيق أهداف العملاء في ميادين السياسة والإعلام، كما سنرى في تجربة مجموعة «فاغنر»، كنموذج لكثير من الشركات الأمنية الخاصة.

الشركات الأمنية في المنطقة العربية

تسبب الموقع الجيوستراتيجي المتميز للمنطقة العربية في جعلها مركز جذب لاستراتيجيات الدول الكبرى والإقليمية، وجعل دول المنطقة في موضع استهداف، حيث تسعى هذه الدول القوية إلى الاستيلاء على المنطقة أو التحكم فيها، ومراقبة مجالها الجغرافي الحيوي؛ برياً وبحرياً وفضائياً، لضمان السيطرة على موارد المنطقة، ومنع أو تقليل فرص الدول المتنافسة معها من الاستفادة من تلك الموارد، وتهدف الدول القوية إلى الحفاظ على حمايتها الأمنية أو لتعظيم قوتها الدفاعية[9]، إضافة إلى التأثير في أي نظم سياسية تسعى لاستقلال قرارها الوطني وحماية سيادة دولها.

لم تكتفِ الدول بقواعد قواتها العسكرية الموجودة في العديد من الدول العربية، التي يستقبل بعضها العديد من القوات المتعددة الجنسيات، وخاصة دول الخليج العربي وسوريا وليبيا، بل عمدت الدول الكبرى والإقليمية فوق ذلك إلى استقطاب المرتزقة للقتال في ساحات الصراع المنتشرة في بعض الدول العربية، وأبرزها العراق وسوريا واليمن وليبيا.

وقد كانت الصدمة الأكثر تأثيراً التي شهدتها المنطقة العربية والعالم بأسره، هي التي سببتها الصور المسربة من السجون العراقية، وممارسات مرتزقة شركة بلاك ووتر الأمريكية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003.

وقد نتج عن الربيع العربي الذي شهدته بعض الدول العربية، وما أعقبه من الثورة المضادة، تكاثر الجماعات المسلحة

9 مطهر الصفاري وآخرون، **العرب.. التفتيت الذاتي– دراسة في بواعث الصراعات ومساراتها المستقبلية**، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ط1، 2019، ص 89.

وزيادة أدوارها على حساب مؤسسات الدولة الوطنية، وتحولت بعض الدول إلى ساحات صراعات يستجلب إليها المرتزقة من أكثر من دولة. وسنكتفي هنا بالإشارة إلى ما قامت به أكثر دولتين في المنطقة جلباً وتمويلاً للمرتزقة في أكثر من دولة عربية؛ وهما إيران والإمارات.

وبينما برز نموذج دولة الإمارات واضحاً- كما سنرى لاحقاً- في التعامل مع الشركات الأمنية الخاصة، جاء النموذج الإيراني متراوحاً بين الصفة غير الرسمية لتجميع المقاتلين ونقلهم إلى ساحات المعارك خارج دولهم، وبين توظيف الدافع الإيديولوجي للمقاتلين لكونهم شيعة، واستغلال الدافع المالي لهم لكون كثير منهم ينحدرون من مجتمعات محدودة الدخل، وخاصة الأفغانيين والباكستانيين، رغم المفارقة التي تبدو بين ما تقوم به إيران في سوريا وعمل الشركات الأمنية الخاصة، فسمات العمل، وحتى الدوافع، تتشابه، مع الإقرار بتفاوت نسبها بين الأعضاء المنخرطين في القتال، فبعضها تغلب عليه الإيديولوجيا وأخرى المال.

فإيران التي تنتهج وتفضل التعامل مع الجماعات المسلحة على حساب العلاقات الطبيعية مع دول المنطقة، لم تكتفِ بإرسال قوات الحرس الثوري، وفي مقدمتها فيلق القدس، إلى سوريا والعراق، بل دفعت بمليشيات شيعية من أفغانستان وباكستان تعرف بلواء «فاطميون» ولواء «زينبيون»؛ للقتال إلى جانب نظام بشار الأسد في سوريا، فضلاً عن مليشيا الحشد الشعبي العراقي وحزب الله ا للبنا ني .

وتُتهم إيران بتهريب الأسلحة وإرسال مقاتلين وخبراء عسكريين من الحرس الثوري إلى اليمن للقتال مع جماعة

الحوثي المتمردة، وقد وضعت الولايات المتحدة مكافآت مالية لمن يدلي بمعلومات عن بعض القيادات العسكرية والمخابراتية الإيرانية الموجودة في اليمن[10].

وتستخدم إيران بعض الأساليب التجارية التي تمارسها المجتمعات المحلية، وخاصة الصيادين وسائقي شاحنات نقل المواد التجارية، في تهريب الأسلحة والأفراد.

تجربة الإمارات العربية المتحدة مع الشركات الأمنية الخاصة والمرتزقة

لم يعد استخدام الشركات الأمنية الخاصة حكراً على الدول الكبرى، فقد انتقلت هذه الميزة الاستغلالية التوظيفية للشركات الأمنية الخاصة إلى بعض الدول الإقليمية حديثة الفاعلية في المشهد الإقليمي (الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً)، مسنودة بفائض مالي ورغبة بتوسعة نفوذها، فباعتمادها على تلك الشركات الأمنية والمرتزقة، تحاول تعويض عجزها البشري وانعكاسه على محدودية قواتها العسكرية والأمنية، بعد أن كانت تعتمد على التجنيد المباشر في جيشها من جنسيات أخرى، وهي حالة مستمرة لكنها تقلصت، فقد باتت تعتمد تلك الدول على الشركات وتوظيف المرتزقة في مناطق تدخلها، موكلة لها تنفيذ بعض المهام التي تنتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان، المتمثلة في اغتيال شخصيات فاعلة في مجتمعاتها المحلية، ترى دولة الإمارات في تلك

10 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية مكافأة قدرها 15 مليون دولار لمن يُدلي بمعلومات عن قائد في قوات الحرس الإيراني الثوري المقيم في اليمن.

موقع عربي بوست، **أمريكا ترصد 15 مليون دولار مقابل معلومات عن إيراني مشتبه به في قتل 5 من جنودها**، (6 ديسمبر/كانون الأول 2019)، تاريخ الاطلاع: 8 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/rPPvJ

الشخصيات والكيانات السياسية التي تنتمي لها تحدياً يعرقل تنفيذ سياساتها ومصالحها المفترضة، حتى ولو لم تكن شرعية.

وتعد الإمارات الدولة الأولى في المنطقة العربية في التعامل مع الشركات الدولية للتجنيد خارج نطاق المؤسسات الدولية[11]، فقد شكلت أول مجموعة من المرتزقة في 2011 بموجب تعاقد بلغت قيمته الإجمالية 529 مليون دولار أمريكي، حيث جلبت 800 من الكولومبيين بشكل سري، وأنشأت لهم معسكراً على درجة عالية من السرية في صحراء مدينة زايد خارج أبو ظبي.

وقد استقدمت الإمارات محاربين قدامى من القوات الجوية الخاصة البريطانية، والفيلق الفرنسي الخارجي، لتنفيذ دورات تدريبية لهؤلاء المرتزقة، واجتذبت الإمارات من أجل ذلك بعض المدربين من ذوي الرتب الرفيعة الذين شاركوا في الحرب في أفغانستان والعراق، بمتوسط رواتب يفوق 200 ألف دولار سنوياً[12].

أكدت كل من نيويورك تايمز والإيكونوميست، في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، نشر الإمارات لقوة مرتزقة في اليمن، وقد تشكلت تلك القوة من 450 مقاتلاً، معظمهم من الكولومبيين، إلى جانب بعض المرتزقة من دول أخرى، منها بنما وتشيلي والسلفادور، حيث وُظِّف حوالي 100 سلفادوري كمرتزقة باليمن عن طريق الشركة الأمريكية العملاقة «نورثروب جرومان» كمقاول متعاقد من الباطن. كما تؤكد الكاتبة لورا كارلسن- بحسب مصدر بوزارة دفاع السلفادور- توظيف مرتزقة مكسيكيين في اليمن،

11 مطهر الصفاري وآخرون، **العرب.. التفتيت الذاتي**، مرجع سابق، ص 101.

12 هشام كمال، **الإمارات وشبكات المرتزقة**، العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، (7 مارس/آذار 2020)، تاريخ الاطلاع: 2 سبتمبر/أيلول 2020. https://cutt.us/vGURX

أغفلهم تقرير نيويورك تايمز[13].

وقد نشر موقع «بز فيد نيوز» الأمريكي تحقيقاً استقصائياً عن تعاقد دولة الإمارات مع مرتزقة أمريكيين لتشكيل خلية لإدارة عمليات اغتيال في اليمن ضد كوادر حزب التجمع اليمني للإصلاح، وخاصة في مدينة عدن (جنوب اليمن) والعاصمة المؤقتة للبلاد.

واستند الصحفي الاستقصائي أرام راستون (Aram Roston)، منفذ التحقيق، إلى إجراء مقابلة مع قائد فريق المرتزقة، ونشر فيديو مصوراً بطائرة لمحاولة اغتيال فاشلة كانت تستهدف رئيس حزب الإصلاح في عدن، إنصاف مايو، في 29 ديسمبر/كانون الأول 2015، وهي إحدى العمليات التي نفذها المرتزقة الذين يعملون لحساب شركة أمريكية استأجرتها الإمارات[14].

---

13 هشام كمال، **الإمارات وشبكات المرتزقة**، مرجع سابق. https://cutt.us/vGURX

14 **«يمن شباب نت» ينشر الترجمة الكاملة لتحقيق استقصائي أمريكي يكشف تعاقد الإمارات مع مرتزقة أمريكيين لتنفيذ اغتيالات في اليمن**، ترجمة أبو بكر الفقيه، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2018.
https://cutt.us/HT3K5

Aram Roston, A Middle East Monarchy Hired American Ex-Soldiers To Kill Its Political Enemies. This Could Be The Future Of War. October 2018 ,16. https://0i.is/7jFq

مجموعة "فاغنر"

عُرفت الشركات الخاصة، بنوعيها المدني والعسكري، في النظم الرأسمالية، وتعد ظاهرة حديثة للنظم ذات الخلفيات الشيوعية والاشتراكية، ومع إدراك التغيرات الكبيرة التي طرأت على تلك النظم من حيث النظرية والممارسة وتطبيقات الرأسمالية في المجال الاقتصادي، إلا أن ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة- في تلك النظم المعروفة بسيطرة المؤسسات الأمنية للدولة على تكوين الشركات الأمنية الخاصة- يكاد يكون هناك استحالة أو صعوبة في تأسيسها وممارستها دون أن يكون للحكومات علاقة مباشرة معها، خاصة في أدوارها خارج حدودها، لذلك يثار كثير من الشكوك حول غياب العلاقة بينها وبين الحكومات الشمولية (نموذج روسيا)، خصوصاً إذا ما استحضرنا الإمكانيات التي تستخدمها هذه الشركات، وفي طليعتها مجموعة «فاغنر» الروسية موضوع الدراسة.

وقد انتظم بسرعة في روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي سوق الأمن الخاص الذي يدور حول أنشطة الحراس الشخصيين والحراسة. أما الشركات العسكرية الخاصة التي تقدم خدمات الحماية في المناطق الحساسة، وإزالة الألغام والتكوين والتدريب، فقد ظهرت فيما بعد مع نهاية عام 2000. وقد تزامن تطور الشركات العسكرية الخاصة في روسيا مع اهتمام متزايد من طرف المجتمع الاستراتيجي الروسي بهذه الظاهرة[15].

15 إيمانويل دريفوس، **الشركات العسكرية الروسية... كم فرقة تعدّ مجموعة «فاغنر»؟**، موقع العربي الجديد، نشر بالتزامن مع https://orientxxi.info/ar، (24 أبريل/نيسان 2020)، تاريخ الاطلاع: 25 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/WnvCa

سُجِّلَت الشركات العسكرية الروسية- وهي تقارب الـ20- كشركات تجارية بسيطة، لكونها لا تتمتع بأي وضع شرعي، على الرغم من أن إمكانية توفير إطار قانوني لها موضوع نقاش منتظم في روسيا، وقد استعملت هذه الشركات العسكرية خصوصاً في تأمين حركة السفن التجارية في خليج عدن، وفي عمليات إزالة الألغام في البلقان وليبيا، ووظّفتها منظمة الأمم المتحدة في تأمين قوافل اللاجئين في سورية. أما قانوناً فيحظر نشاط المرتزقة في روسيا، كما تنصّ عليه المادة الـ 359 من قانون العقوبات الروسي[16].

التأسيس والتوظيف

تتضارب المعلومات حول تاريخ تأسيس مجموعة «فاغنر»، وكذلك تبعيتها، فلا يعرف على وجه التحديد متى تأسست، فيرجع بعضهم ظهورها الأول إلى سنة 2013 في سوريا، وآخرون إلى عام 2014 في أوكرانيا.

فالأول يُعيد تاريخ تأسيس «فاغنر» إلى عام 2013، عندما شارك الفيلق السلافي، وهو فرع مسجل في هونغ كونغ لمجموعة موران للأمن- وهي شركة روسية عسكرية خاصة- للمرة الأولى في عمليات عسكرية في إطار النزاع السوري. إذ أُرسل ما يقارب 270 من أفراد الفيلق السلافي، المجندين أصلاً لمراقبة حقول النفط لحساب النظام السوري في منطقة دير الزور، في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، لدعم مجموعات موالية للحكومة في مدينة السخنة، بريف حمص، كانت تتعرض لهجوم الثوار[17].

16 المرجع السابق. https://cutt.us/WnvCa

17 المرجع السابق. https://cutt.us/WnvCa

ويعود الظهور الأول لمجموعة «فاغنر» - وفق الرأي الثاني - إلى عام 2014 في أوكرانيا، ثم أدّى انتشار القوات الروسية عام 2015 في سوريا، والافتراض بأنّ أعداداً ضخمة من المدنيين الروس يشاركون على الجبهات الروسية طيلة مدة الصراع السوري، إلى التأسيس لهالة أسطورية تُحيط بمجموعة «فاغنر»[18].

وتعود ملكية الشركة الأمنية الروسية الأشهر إلى رجل الأعمال يفغيني بريغوجين[19]، المقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ويلقب بريغوجين بـ»طباخ بوتين»، نظراً لأنه يدير شركة «كونكورد» التي كانت تنظم حفلات الاستقبال بالكرملين، لكنها تخضع لعقوبات أمريكية منذ نهاية 2016[20].

أعضاء مجموعة "فاغنر"

من الصعب تحديد من هم أعضاء مجموعة فاغنر (Wagner) وعددهم الإجمالي وقدراتهم؛ إذ تشير التقارير الصحفية إلى أن معظم مقاتليها البالغ عددهم ما بين 3600 و5000 مقاتل هم مواطنون روس (معظمهم من أصل روسي من القوقاز)، لكن المجموعة تضم أيضاً أوكرانيين وبعض مواطني دول أخرى. وتساعد الشبكات غير الرسمية وعن طريق الإنترنت للمحاربين القدامى والمجموعات

18 **مخابرات روسية أم شركة خاصة**، الجزيرة نت، مرجع سابق. https://cutt.us/bGPMr

19 يفغيني بريغوجين رجل أعمال مقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حقق ثروته في التسعينيات من وجبات الطعام السريع، وتنظّم شركاته- على وجه الخصوص- المآدب والمناسبات للرئاسة الروسية. وقد وُضع على قائمة العقوبات الأمريكية، إذ تتهمه واشنطن بالمشاركة من خلال العديد من شركاته في مناورات للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، بقصد التأثير فيها. إيمانويل دريفوس، مرجع سابق. https://cutt.us/WnvCa

20 أنس جانلي، «**فاغنر» الروسية.. أخطبوط المرتزقة في ليبيا (تقرير)**، وكالة الأناضول للأنباء، (20 أبريل/نيسان 2020)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو/تموز 2020. https://cutt.ly/hsnLWQM

الأخرى في تجنيد المرشحين، فيذهب المقاتلون المحتملون إلى قاعدة فاغنر في جنوب روسيا للتقييم، وفي حال قبولهم فإنهم يتعهدون بالحفاظ على السرية، ويوقعون عقوداً قصيرة الأجل قابلة للتجديد لمدة ثلاثة أشهر إلى ستة. وتختلف سن المقاتلين (من أوائل العشرينات إلى منتصف الخمسينات)، وبينما يكون بعضهم ذا خلفيات عسكرية مثيرة للإعجاب فإن بعضهم الآخر أقل خبرة، ومع ذلك فيبدو أن التدريب محدود[21].

وعلى الرغم من أنه ليس هناك دافع واحد للانضمام، فإن الرواتب المرتفعة تعد عامل جذب رئيسياً، فأجر القتال أعلى بعدة مرات من متوسط الأجر الروسي، إضافة إلى أن المقاتلين يعتنقون أيضاً حب الوطن وخدمة روسيا، ويلتزم بعضهم بالقومية الروسية، لكن ليس هناك عقيدة أيديولوجية واضحة تدفع الجماعة ككل.

أما فيما يتعلق بهيكل مجموعة «فاغنر» التنظيمي والإداري فليس هناك معلومات رسمية أو موثوقة عنه، وكذلك عن المرجعيات التي تحتكم إليها إدارة المجموعة وعناصرها، وفيما يتعلق بالإمكانيات التي تستخدمها المجموعة لا يعلم منها إلا بعض ما تتناقله وسائل الإعلام عن وصول الإمدادات الكبيرة إلى «فاغنر» أو تغطيتها للخسائر التي تتعرض لها، كما جرى لها في ليبيا.

لا يقتصر تمويل وتوظيف مجموعة «فاغنر» على الحكومة الروسية التي تصر على إنكار علاقتها بالمجموعة، إذ تشاركها دول أخرى وسيطة أو غير منخرطة بالصراعات مباشرة، فقد ترددت أنباء

21 NATHANIEL REYNOLDS, Putin's Not-So-Secret Mercenaries: Patronage, Geopolitics, and the Wagner Group, Carnegie Endowment for International Peace, JULY 2019 ,08, seen in Aug 2020 29. https://0i.is/ZOCT

كثيرة عن إسهام دول عربية، وخصوصاً خليجية، منها دولة الإمارات، في تمويل عناصر المجموعة في ليبيا.

وبينما تستمر الحكومة الروسية في نفي علاقتها بمجموعة «فاغنر»، تواجه اتهامات بنشرها «فاغنر» في السنوات الأخيرة في عدة دول إفريقية، وفي أوكرانيا وسوريا، حيث قتل الجيش الأمريكي العشرات من مقاتلي فاغنر في عام 2018، بعد أن هاجم الروس وحلفاؤهم السوريون منشأة نفطية كانت الولايات المتحدة تدافع عنها[22].

ففي 7 فبراير/شباط 2018 شارك عناصر مجموعة «فاغنر» الروسية في مهاجمة القوات الأمريكية في شرق سوريا مع القوات الموالية لنظام بشار الأسد، واشترك في الهجوم حوالي 500 عنصر، واستخدمت فيه رتلاً من الدبابات، وهدد الهجوم بإشعال التوترات المتصاعدة بالفعل بين واشنطن وموسكو. وتسبب الهجوم بمقتل ما بين 200 و300 مقاتل مهاجم، وانسحب الآخرون تحت الضربات الجوية، ودون إصابات في صفوف الأمريكيين، بحسب الرواية الأمريكية التي نقلتها صحيفة نيويورك تايمز من مقابلات ووثائق حصلت عليها كأول رواية علنية لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) على الأرض لواحدة من أكثر المعارك دموية التي واجهها الجيش الأمريكي في سوريا[23].

---

22 Matthew Cole, Alex Emmons, ERIK PRINCE OFFERED LETHAL SERVICES TO SANCTIONED RUSSIAN MERCENARY FIRM WAGNER, April 2020 13, seen in Aug 2020 11. https://0i.is/ZW60

23 Thomas Gibbons-Neff, How a -4Hour Battle Between Russian Mercenaries and U.S. Commandos Unfolded in Syria, May 2018 ,24, seen in Aug 2020 11. https://0i.is/boGj

ووصفت البنتاغون المعركة النارية بأنها دفاع عن النفس ضد وحدة من القوات الموالية للحكومة السورية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وضعت مجموعة «فاغنر» على قائمة العقوبات عام 2018.

"فاغنر" والقوة الناعمة

تنشط مجموعة «فاغنر» أيضاً في مجال المعلومات ومحاولة توجيه الرأي العام داخل الدول الإفريقية كالدعم الإعلامي والترويجي، وذلك من خلال استغلال تأثير مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تمتلك فاغنر 7 حسابات على إنستغرام، و73 صفحة على فيسبوك بلغ عدد متابعيها أكثر 1,72 مليون حساب. وبعض تلك الصفحات يستهدف ليبيا، ويستهدف بعضها دولاً أخرى مثل إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية ومدغشقر وموزمبيق والسودان.

ففي ليبيا بدأ نشاط صفحات فيسبوك في ديسمبر/كانون الأول 2018، وفي السودان بدأ في منتصف عام 2018، واستمر بعد الإطاحة بالبشير، وجاء المحتوى داعماً للحكومة، ومُنتقداً المتظاهرين في بعض الأحيان. وفي مدغشقر بدأ النشاط في فبراير/شباط 2019 بعد تنصيب الرئيس الجديد، وداعماً له وللحكومة، أما في موزمبيق فبدأ النشاط في سبتمبر/أيلول 2019، بحيث قدَّم الدعم للرئيس الحالي، وهاجم المعارضة السياسية[24].

---

24 أحمد عسكر، **تنامي وجود ودور الشركات الأمنية الخاصة في أفريقيا: شركة «فاغنر» الروسية نموذجاً**، مركز الإمارات للسياسات، (7 يونيو/حزيران 2020)، تاريخ الاطلاع: 23 أغسطس/آب 2020.
https://cutt.us/a6tdw

نقلاً عن:

Freeman Spogli Institute for International Studies, Evidence of Russia-Linked Influence Operations in Africa, 30 October 2019, available at. https://stanford.io/36Ddtpn

وفي ليبيا لم تكتشف مجموعة «فاغنر» بدورها المعتمد على القوة الخشنة، بل إنها استثمرت في أدوات القوة الناعمة، خصوصاً وسائل الإعلام.

فقد كشف تقرير أعدته مؤسسة «دوسير» للأبحاث، ومقرها لندن، أن مجموعة «فاغنر» أقدمت على أنشطة من قبيل «الدخول في شراكة بقناة (الجماهيرية) تلفزيونية تعود لنظام معمر القذافي السابق، وبث برامج مؤيدة لسيف الإسلام، نجل معمر القذافي، وحفتر»، إذ استحوذت «فاغنر» على 50 بالمئة من رأسمال قناة «الجماهيرية»، التي توقفت عن البث عقب الثورة التي أطاحت بمعمر القذافي، ومن ثم استأنفت بثها من مصر[25].

ووفق دراسة نشرها مركز السياسات السيبرانية، في جامعة استانفورد الأمريكية، تسعى مجموعة «فاغنر» الروسية إلى تشكيل رأي عام مؤيد لسيف الإسلام القذافي، نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، ولحفتر.

كذلك فقد أصدرت صحيفة موالية لحفتر، وقدمت خدمات استشارية لقناة تلفزيونية مؤيدة له، فضلاً عن إدارة حسابات تلك الوسائل الإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، «واستندت المؤسسة في تقريرها إلى مراسلات حصلت عليها بشأن أنشطة «فاغنر» في مجال الإعلام بليبيا».

جغرافيا الحضور والتأثير

مارست مجموعة «فاغنر» أدواراً رئيسية في كثير من الدول، منها أوكرانيا وجزيرة القرم وسوريا وليبيا وفنزويلا ودول إفريقية، وقد ظهرت مجموعة «فاغنر» وفقاً لبعض التقارير في جمهورية إفريقيا

25 أنس جانلي، «**فاغنر**» **الروسية**..، مرجع سابق. https://cutt.ly/hsnLWQM

الوسطى في أواخر عام 2017 [26].

وستركز الدراسة على وجود مجموعة «فاغنر» في ليبيا كنموذج، لكونها ساحة الصراع الأكثر حضوراً بين الدول العربية بعد سوريا، والتي برزت فيها «فاغنر».

ليبيا

لم تكن مجموعة «فاغنر» أول شركة أمن خاصة روسية تعمل في ليبيا، ففي مارس/آذار 2017 كشفت وكالة رويترز عن وجود شركة أمن روسية تدعى مجموعة (آر.إس.بي)، ونقلت عن رئيسها، أوليج كرينيتسين، أن قوة من بضع عشرات من المتعاقدين الأمنيين المسلحين من روسيا «عملوا حتى الشهر الماضي (أبريل/نيسان 2017) في جزء من ليبيا يسيطر عليه القائد العسكري خليفة حفتر».

وأضاف رئيس الشركة أن وجود المتعاقدين العسكريين ترتيب تجاري، لكن أشخاصاً يعملون في مجال الأمن في روسيا يؤكدون أن ذلك ما كان ليحدث- على الأرجح- من دون موافقة موسكو[27].

وسئل أوليج كرينيتسين[28] عما إذا كانت المهمة قد حصلت على

---

26 Anna Borshchevskaya, Russian Moves in the Gulf and Africa Have a Common Goal, the Washington Institute, March 2019 ,28, seen in aug 2020 .26. https://0i.is/TXGv

27 ماريا تسفيتكوفا، **حصري – شركة أمن روسية تقول أرسلت متعاقدين مسلحين لشرق ليبيا**، رويترز، (10 مارس/آذار 2017)، تاريخ الاطلاع: 6 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/WY2n0

28 أوليج كرينيتسين، صاحب الشركة، كان ضابطاً في سلاح حرس الحدود الروسي، وعمل في طاجيكستان على الحدود مع أفغانستان. (رويترز 7 مايو/ أيار 2020).

مباركة رسمية من موسكو فقال إن شركته لم تعمل مع وزارة الدفاع الروسية لكنها «تتشاور» مع وزارة الخارجية الروسية. ورفض الإفصاح عن الجهة التي استأجرت الشركة لتوفير المتعاقدين.

يعمل مئات من المرتزقة التابعين لمجموعة «فاغنر» العسكرية السرية الروسية في ليبيا، بحسب تقرير سري للأمم المتحدة. وبحسب التقرير المسرب فإن هؤلاء المرتزقة يدعمون القوات الموالية للقائد العسكري خليفة حفتر في معاركها ضد الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها. وهذه هي المرة الأولى التي تؤكد فيها الأمم المتحدة تقارير عن ضلوع مجموعة «فاغنر» في ليبيا. ويقدر التقرير عدد عناصر المجموعة الموجودين في ليبيا بـ800–1000 عنصر.

وورد في التقرير المكون من 57 صفحة أن عناصر المجموعة يعملون في ليبيا منذ أكتوبر/تشرين الأول عام 2018، ويقدمون مساعدات فنية لإصلاح المركبات العسكرية، ويشاركون في العمليات العسكرية. وقد عمل عناصر المجموعة في وحدات المدفعية والرصد والقنص، وقدموا مساعدات فنية في العمليات الإلكترونية، ومعظم أعضاء المجموعة من روسيا، لكن بينهم عناصر من بيلاروسيا ومولدوفا وصربيا وأوكرانيا، حسب التقرير[29].

وارتفعت أعداد المرتزقة الروس في ليبيا، بحسب تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية، من 200 في سبتمبر/أيلول 2019، إلى ما بين 800

29 **تقرير أممي مسرب: مئات المرتزقة من «فاغنر» الروسية يقاتلون في ليبيا**، موقع بي بي سي عربي، (7 مايو/أيار 2020)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو/تموز 2020. (أعد التقرير مراقبون مستقلون لصالح لجنة العقوبات المفروضة على ليبيا. و لم ينشر التقرير بعد، لكن وكالات الأنباء اطلعت عليه). https://cutt.us/QldDy

و1400 مرتزق في نهاية ذات العام، في حين قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في فبراير/شباط الماضي، إن أعدادهم وصلت إلى 2500 مرتزق[30].

وعملت روسيا على نشر الطائرات دعماً للمتعاقدين مع الشركات العسكرية الخاصة رغم استمرار نفيها وجود علاقة لها مع شركة «فاغنر»، التي توجد في المنطقة الغربية من ليبيا لدعم الجنرال الليبي خليفة حفتر والتصدي لتركيا التي تدعم حكومة الوفاق الوطني. ولجأت مجموعة «فاغنر» بانتظام إلى استعمال تكتيكات سرية في تغطيتها الجوية، ووفقاً للجيش الأمريكي فقد ظهرت 14 طائرة من نوع «ميغ-29» و«سوخوي-24» في تلك المنطقة وكانت جميع علاماتها التعريفية مطلية لإخفائها[31].

وفي يناير/كانون الثاني نقلت روسيا جواً مئات المتعاقدين مع الشركات العسكرية الخاصة- على الأرجح على خطوط «أجنحة الشام للطيران»- من دمشق إلى بنغازي. وأشار المحلل الروسي سيرغي سوخانكين إلى أن عدد المتعاقدين العسكريين من القطاع الخاص المدعومين من الكرملين في ليبيا قد يكون أقل من عددهم في سوريا، إلا أن بعضهم قد يتمتع بمهارات أكثر تطوراً (الطيارون والمدربون على سبيل المثال)[32].

وتشير مجموعة «فاغنر» اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وقلقها في ذات الوقت، حول توظيف الحكومة الروسية لها في التدخلات غير المباشرة

---

30 أنس جانلي، «**فاغنر» الروسية**..، مرجع سابق. https://cutt.ly/hsnLWQM

31 آنا بورشفسكايا، **نشاطات روسيا العسكرية في شرق المتوسط تكرر نهجها تجاه سوريا**، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، (17 يونيو/حزيران 2020)، تاريخ الاطلاع: 28 أغسطس/آب 2020.
https://cutt.us/IONU9

32 المرجع السابق.

لتعزيز نفوذها وتنفيذ أجندتها في أكثر من دولة، حيث تقوم الأجهزة الأمريكية برصد تحركات مجموعة «فاغنر» في العديد من الدول، وتنشر المعلومات عنها في وسائل الإعلام. فقد اتهم الجيش الأمريكي روسيا بإرسال طائرات مقاتلة إلى ليبيا لدعم مرتزقة روس هناك. وقالت أفريكوم في بيان: إن «موسكو نشرت مؤخراً طائرات مقاتلة في ليبيا من أجل دعم المقاولين العسكريين الروس الذين ترعاهم الدولة والذين يعملون على الأرض هناك».

وأضاف البيان: «من المرجح أن الطائرات الروسية توفر دعماً جوياً مكثفاً وأسلحة لعمليات مجموعة «فاغنر» بي إم سي التي تدعم الجيش الوطني الليبي»، وذلك في إشارة إلى قوات شرق ليبيا. كما جاء في البيان أن «الطائرة الروسية المقاتلة وصلت إلى ليبيا من قاعدة جوية في روسيا بعد توقفها في سوريا، حيث يعتقد أنه أعيد طلاؤها لتمويه هويتها الروسية»[33].

ورغم التفاهمات التي كانت تجري بين الحكومتين الروسية والتركية حول ضبط التصعيد الجاري في ليبيا وعدم خروجه عن السيطرة، حتى لا تدخل الدولتان بمواجهات عبر وسطاء، فقد استمرت الدولتان في تعزيز قدرات حلفائهما المحليين، وحتى المجموعات المسلحة الخارجية التي أُدخلت في ليبيا، حيث استمرت روسيا في إرسال الدعم اللوجستي لمجموعة «فاغنر» المحسوبة عليها. فقد نقل موقع الجزيرة نت، وفقاً لتأكيدات مصادر في ميناء راس لانوف بمنطقة الهلال النفطي في ليبيا، أن مسلحين من شركة «فاغنر» الروسية نشروا منظومة دفاع جوي من نوع «إس 300» (S 300) في محيط مصنع راس لانوف للبتروكيماويات[34].

33 **الحرب في ليبيا: الولايات المتحدة تتهم روسيا بإرسال طائرات مقاتلة إلى «مرتزقة» روس**، موقع بي بي سي، (26 مايو/ أيار 2020)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو/تموز 2020. https://cutt.us/zUf50

34 **ليبيا.. فاغنر تنشر منظومة إس 300 قرب منشأة نفطية وتدرب مسلحين**، موقع الجزيرة نت، (8 أغسطس/ آب 2020)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/cFstG

علاقة مجموعة "فاغنر" بالحكومة الروسية

تعد الشركات الأمنية الخاصة ظاهرة حديثة في روسيا، فعلى مدى عشرات العقود ارتبط القطاع الخاص من حيث المفهوم والممارسة بالنظرية الرأسمالية (الغربية)، في مقابل سيطرة القطاع العام في النظم الشيوعية والاشتراكية في دول الاتحاد السوفييتي وحليفاته. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي مطلع تسعينيات القرن الماضي، وشيوع الفوضى فيها، وانتشار عصابات السطو والتهريب، نتيجة ضعف مؤسسات الدولة الأمنية والاستخباراتية، وحتى بعض المؤسسات المدنية، وتفكك بعض تلك المؤسسات، برزت الحاجة للحمايات الخاصة على المستوى الشخصي والمجموعات، وبدأت الشركات الأمنية الخاصة تظهر، وإن كان دورها يقتصر على الحماية وبعض عمليات السطو.

سمح كثير من النظم الشمولية، التي كانت منحازة لسيطرة القطاع العام للدولة على دورة العمليات الإنتاجية والتحكم في الاقتصاد، للقطاع الخاص بالعمل والنمو في دولها، وإن كان رواده محسوبين على الحكومات.

وعلى الرغم من أن الحكومة الروسية تحرص باستمرار على نفي وجود علاقة لها بمجموعة «فاغنر» المسلحة، فثمة العديد من الأسئلة التي تثير شبهة حول طبيعة العلاقات، مدعومة بكثير من العوامل المتعلقة بطبيعة تاريخ ومكان ظهور مجموعة «فاغنر»، وتقاربها مع أجندة السياسة الخارجية الروسية، إضافة إلى الإمكانيات الكبيرة التي تستخدمها مجموعة «فاغنر» في مناطق وجودها المسلح، ومن ضمنها الطيران وأنظمة الحماية (الرادارات والدفاع الصاروخي) والتغطية الدبلوماسية المصاحبة لأنشطة

المجموعة، وتوظيف الحكومة الروسية لإنجازاتها.

قد يكون من أهم عوامل ظهور الشركات الأمنية الخاصة الروسية، وازدياد دورها خارج حدود روسيا، وتداخل مهامها مع مهام الوزارات والمؤسسات الروسية الرسمية؛ شخصية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وخلفية عمله في جهاز المخابرات، والظروف الصعبة التي مرت بها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والأهم رغبة القيادة الروسية في معاودة تفعيل نفوذ دولتها خارجياً، وما يستلزم تلك الأدوار من استخدام أدوات القوة الصلبة التي قد تكون تكلفة التدخل المباشر عالية وتحتاج مسوغات قانونية، ثم إن الحكومة الروسية ترى وجود سوابق للدول الغربية في استغلال الشركات الأمنية الخاصة في تحقيق أهدافها.

تعدّ درجة التداخل بين مجموعة «فاغنر» والقوات المسلحة الروسية أكبر بكثير من تلك القائمة مع الشركات العسكرية الخاصة التقليدية، فبينما يوجد في صفوف هذه الأخيرة العديد من الجنود الروس المتقاعدين الذين يتمتعون بكفاءات عملياتية اكتسبوها خلال مختلف العمليات المسلحة التي قامت بها موسكو في أفغانستان وطاجكستان وشمال القوقاز على سبيل المثال، يختلف النموذج بالنسبة إلى «فاغنر»، إذ أظهرت مختلف التحقيقات التي نُشرَت في الصحافة الاستقصائية الروسية، مثل صحف «ميدوزا» و«فونتاكا» أو «نوفايا غازيتا»، أنّ أغلب العاملين المجندين من طرف هذا الهيكل كُوِّنوا ودُرِّبوا في قاعدة عسكرية في مولكينو (جنوب غرب روسيا) في منطقة كراسنودار، التابعة للواء العاشر للمديرية العامة للأمن العسكري الروسي. وأظهرت التحقيقات أنّ معداتهم أُخذت من فائض الجيش الروسي[35].

35 إيمانويل دريفوس، **الشركات العسكرية الروسية...**، مرجع سابق. https://cutt.us/URemT

وتتولى «فاغنر» تنفيذ المهام الخارجية التي لا ترغب موسكو بتبنيها رسمياً، حيث تعرف بدورها في ضم القرم، والانخراط في الاشتباكات شرقي أوكرانيا إلى جانب الانفصاليين، وإرسال المرتزقة إلى سوريا ودول إفريقية[36].

توضح أحدث الصور حجم المعدات التي توفّر لمجموعة «فاغنر» في ليبيا، حيث تواصل طائرات الشحن العسكرية الروسية تزويدها بالمقاتلات، ومن بينها IL-76s، ومعدات الدفاع الجوي الروسية، ومنها SA-22s، وتديرها روسيا أو مجموعة «فاغنر» أو وكلاؤهم[37].

36 أنس جانلي، «**فاغنر**» **الروسية**..، مرجع سابق. https://cutt.us/o7CqV

37 Russia, Wagner Group Continue Military Involvement in Libya, JULY 2020 ,24, seen in JULY 2020 ,28. https://0i.is/3txj

مستقبل مجموعة "فاغنر"

من خلال رصد المعلومات التي توفرت عن مجموعة «فاغنر» المتعلقة بإمكانيات المجموعة وعلاقتها مع الحكومة الروسية ومناطق انتشار المجموعة، يمكن استشراف مستقبل مجموعة «فاغنر» بمحدد علاقتها بالحكومة الروسية. وبصرف النظر عن احتفاظ المجموعة باسمها «فاغنر»، أو اضطرارها إلى تغييره، بهدف محاولة التملص من العقوبات الأمريكية التي فرضت، أو تلك التي قد تفرض عليها مستقبلاً، فإن الاحتمالات المتوقعة تتمثل في أربعة سيناريوهات

السيناريو الأول: زيادة دور مجموعة "فاغنر"

زيادة دور مجموعة «فاغنر» في مناطق الصراعات، واتساع أنشطتها وعلاقتها مع الحكومات، وخصوصاً في الدول التي تعاني من الصراعات، والتي يشترط لدورها في الغالب- إن لم يكن دائماً- عدم التعارض مع أهداف ومصالح السياسة الخارجية الروسية، **وتدعم هذا السيناريو العوامل التالية:**

1- إمكانيات المجموعة اللوجستية والبشرية، وفاعلية أدائها.

2- قلة تكلفة التعاقد معها مقارنة مع الشركات الأمنية الغربية.

3- تمتع المجموعة بغطاء دبلوماسي روسي، يسعى لتعزيز مصالحه على غرار الدول الغربية.

4- تنويع مجالات عملها، فإضافة إلى دورها الرئيسي المعتمد على أدوات القوة الخشنة أو الصلبة، بدأت مجموعة «فاغنر» تقديم خدمات في مجالات القوة الناعمة، من خلال الاستثمار في وسائل

الإعلام ورسم السياسات الإعلامية، وكذلك في العلاقات العامة، والتأثير في صناع القرار.

5- الانطباع الذي تحمله بعض النظم التي تتعاقد معها عن ضعف أو محدودية الأهداف السياسية بعيدة المدى لمجموعة «فاغنر»، على عكس مثيلاتها من الشركات الأمنية الخاصة الغربية.

السيناريو الثاني: المحافظة على مستوى دورها

ويعود ذلك إلى عاملين رئيسيين يتعلقان بقراري إدارة مجموعة «فاغنر» والحكومة الروسية، اللتين قد تريان مصلحتهما في المحافظة على مستوى أداء المجموعة، وتجنب توسعة أدوارها ومناطق تدخلاتها، خوفاً من التداعيات التي قد يتسبب بها ذلك التوسع، وينعكس انكسارات للمجموعة والنفوذ الروسي، بسبب تشتت الجهود العسكرية والناعمة في أكثر من ساحة، يصعب التحكم فيها وتوفير الغطاء الدبلوماسي لها.

السيناريو الثالث: انحسار دور «فاغنر" أو تفككها

يتوقع هذا السيناريو أن تتسبب مجموعة من الأحداث والضغوط في انحسار دور مجموعة «فاغنر»، وقد تصل إلى تفككها، كأن تتعرض المجموعة لخسائر كبيرة في العتاد العسكري والعناصر البشرية في ساحات الصراع التي هي فيها، ومؤشرات ذلك الضربات التي تلقتها منظومات الدفاع الجوي التي تعتمد عليها «فاغنر» لحمايتها من ضربات الطيران، في ليبيا، فقد قصف الطيران التركي المسير كثيراً من تلك الدفاعات الجوية من منظومة الدفاع الروسية بانتسير، دون مقاومة، كاشفةً عن نقاط ضعفها. أيضاً يمكن للخسائر البشرية التي قد تتعرض لها المجموعة أن تقلل من قدرتها على تجنيد المزيد من المرتزقة، خصوصاً إذا

كانت العائدات المالية التي يحصل عليها العناصر محدودة وغير منتظم تسليمها.

العامل الآخر الذي قد يسهم في انحسار دور «فاغنر» وقد يقود لتفككها يتمثل في العقوبات الدولية المشددة عليها، وعلى الدول والجهات والأشخاص الذين يتعاملون معها، وهو ما يقلل من إمكانية حصول «فاغنر» على تعاقدات عمل، فينعكس ذلك ضعفاً في مصادر دخلها وقلة في مواردها، ومن ثم تتحول إلى عبء مالي على مالكيها.

العامل الأخير هو احتمالية حدوث تغير في توجهات وسياسات روسيا الخارجية، تجاه نوعية السياسات التي تتبعها في مناطق الصراعات، وتفضيلها لإدارته عبر مؤسساتها الرسمية، أو توصلها إلى قناعة بأن الاعتماد على مجموعة «فاغنر» لم يعد مجدياً، وتداعياته أكثر من مزاياه.

السيناريو الرابع: بقاء الدور وتغيير هوية «فاغنر"

يفترض هذا السيناريو أن تدفع مجموعة العقوبات مالكي مجموعة «فاغنر» وداعميها إلى تغيير هويتها، وتحديداً اسمها وبعض ارتباطاتها، كما فعلت من قبل شركة بلاك ووتر؛ بوصفه الخيار الأنسب الذي يمكنهم من المحافظة على دور «فاغنر» ويستثمر إمكانياتها وتجاربها، ويتحرر من التبعات القانونية، وسمعتها التي تلطخت، ويوفر الجهود دبلوماسية التي تبذل للدفع عن المجموعة ومحاولة تبييض سمعتها، وأيضاً يساهم هذ السيناريو بإزالة مخاوف المتعاقدين مع «فاغنر» من احتمالية إدراجهم في العقوبات في حال استمروا بالتعامل مع المجموعة باسمها المعروف.

خاتمة

ظاهرة الشركات الخاصة بصيغتها التجارية المدنية قديمة، وقد ساهمت مجموعة من التغيرات التي طرأت خلال العقد الماضي، على صعيد التنظير والتطبيق، في ترسيخ تجارب الشركات الخاصة وتحولها من أنماط المليكة الأهلية إلى أنماط الشركات المساهمة والمتعددة الجنسيات، غير أن التحول الأبرز هو دخول الشركات الخاصة المجالات العسكرية والأمنية التي بقيت محتكرة لمؤسسات الدول، وإن كانت ظاهرة المرتزقة عرفت منذ القدم فإنها كانت بصيغ عصابات غير منظمة المؤسسية وتفتقد الديمومة والأجندة.

خلال السنوات الأخيرة ازدادت ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة، ومنها مجموعة «فاغنر» المحسوبة على روسيا، وتعاظم تأثيرها في مناطق الصراعات، وصارت تجارة مربحة لملاكها والدول والجهات الممولة لها، ويعود ذلك لقدرتها على تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة بأقل تكلفة مادية وتبعات سياسية وقانونية.

وثمة محاولة لتصوير طبيعة عمل بعض تلك الشركات بأنها مجرد عناصر مرتزقة يؤدون خدمات مقابل الأموال التي يتلقونها، وذلك وإن كان صحيحاً على المستوى الفردي لبعض منتسبي الشركات الأمنية الخاصة، فعلى المستوى القيادي والدور الوظيفي وخلفيات وعلاقات مسؤوليها، يعد الدافع المالي أحد الدوافع لتلك الشركات لا الدافع الرئيسي كما يجري تصويره، خصوصاً أن بعض مسؤولي تلك الشركات عملوا سابقاً في مواقع رسمية في دولهم وكانت أجنداتهم واضحة فيما يتعلق بضرورة تحقيق أهداف كياناتهم.

دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة طال إحدى الوظائف الرئيسية للدولة، كالحق الحصري في استخدام القوة، التي استمرت باحتكار ممارسته

زمناً طويلاً. ولم تكتفِ تلك الشركات بالخدمات الأمنية واستخدامها لأسلحة محدودة، بل حدثت خلال العقدين الأخيرين طفرة في استخدام الشركات الخاصة لإمكانيات عسكرية ولوجستية كبيرة، كطائرات الشحن العسكرية ومنظومات الدفاع الجوي واستخدامها للمطارات والموانئ السيادية، كما جرى في العراق وليبيا، وهو الذي ما كان ليحدث لولا تغير في استراتيجيات الدول ورضاها عن أدوار تلك الشركات.

أظهرت الحكومات، بخلفياتها المختلفة، الديمقراطية والشمولية على حد سواء، تفضيلها الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة في تنفيذ بعض أهداف سياستها الخارجية. وفي الحقيقة تبدو طبيعة العلاقات بين الحكومات والشركات الأمنية الخاصة العابرة للحدود أكثر تعقيداً، وبالذات عند محاولة تحديد الطرف الأكثر تأثيراً في الآخر، ابتداءً من التأسيس مروراً بالدوافع والتمويل وتوظيف أدوار الشركات ومواقف مسؤولي الحكومات. وبالمجمل يمكن القول إن التأثير يميل لكفة ملاك الشركات في النظم الغربية، والعكس صحيح في النظم الشرقية حيث يكون التأثير إلى جانب مؤسسات الدولة فيها.

لم يعد التعاقد مع الشركات الأمنية الخاصة حكراً على الدول الكبرى، بل أصبحت تجارتها أكثر انتشاراً، وصار بإمكان الحكومات الإقليمية، وحتى الدول الصغيرة والأنظمة ذات الإمكانيات المحدودة، أن تتعاقد مع تلك الشركات على تنفيذ عدد من المهام التي عادة تنتهك فيها حقوق الإنسان وتكون مخالفة للقوانين المحلية والدولية، بل إن بعض الدول الإقليمية (الإمارات أنموذجاً)، في سبيل تعويض النقص في عدد السكان وقواتها العسكرية، تعاقدت مع العديد من الشركات الأمنية الخاصة واعتمدت في تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها على تلك الشركات، كما عملت على تجنيد وإنشاء العديد من المليشيا من المجتمعات المحلية في بعض الدول العربية، واستجلبت المرتزقة إليها من عدة دول، كما جرى

في الجمهورية اليمنية.

تحولت الشركات الأمنية الخاصة من مجرد مؤسسات تعنى بمصالح مؤسسيها، الذين انتهت مدة خدماتهم في حكوماتهم، إلى شركات تمارس الضغط على مسؤولي الدول وتساهم في صناعة- أو بمعنى أدق تنفيذ- القرارات، وأصبحت تحقق أهدافاً مزدوجة لمالكيها والداعمين لها وأهداف المتعاقدين معها وبكلف مادية وسياسية وقانونية محدودة.

وقد أدى تعاظم دور الشركات الأمنية الخاصة إلى إثارة مخاوف بعض الدول محدودة الإمكانيات وذات المؤسسات الضعيفة من الاستعانة بشركات أمنية ذات تشكيلات هرمية تتكون من جنسية واحدة، وتفضيل تنوع الجنسيات في هذه الشركات؛ لضمان عدم خروجها عن السيطرة، مع أن المخاوف تلك يجب ألا يتعامل معها من زاوية جنسية أعضاء ومالكي الشركات التي قد لا تحدث فارقاً في دحض تلك المخاوف، بقدر ما يجب أن تقنن الدول والجهات المستعينة بالشركات دور تلك الشركات والإمكانيات اللوجستية التي تستخدمها، ويفترض أن تكون الاستعانة بتلك الشركات في حالة الضرورة وبصفة مؤقتة، إضافة إلى التنويع بين الشركات وعدم الاعتماد على واحدة منها أو جهة/شخصيات معينة داخلية للتنسيق معها .

مجموعة «فاغنر» حديثة النشأة، ورغم غياب تاريخ محدد لتأسيسها فإن عمرها لا يتجاوز عشر سنوات وفق المعلومات المتعددة المتوفرة، ومع ذلك نوعت مجالات الخدمات التي تقدمها، واستطاعت المجموعة أن تفرض حضورها، وتحدث تغييرات كبيرة في مناطق الصراعات لحساب مموليها وموظفيها.

استمرت روسيا في اتباع سياسة إنكار وجود علاقة لها مع مجموعة «فاغنر»، رغم توافر كثير من الشواهد التي تشكك في تلك المزاعم، وأبرز

القرائن الإمكانيات العسكرية النوعية التي تستخدمها مجموعة «فاغنر» والتي لا تتوفر إلا لجيوش دول، وكذلك الأنشطة الدبلوماسية للخارجية الروسية التي تشكل غطاء للمجموعة، وتضعف مصداقية الرواية الروسية علاقة رئيس المجموعة، يفغيني بريغوجين، بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتوظيف إنجازاتها في خدمة النفوذ والمصالح الروسية.

تداخل مصالح بعض الدول الإقليمية وتقاطعها جعلها تتبنى سياسات متعددة تجاه الدول الفاعلة في المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وقد انعكس ذلك في تمويل مجموعة «فاغنر» بهدف إضعاف نفوذ تركيا، خصوصاً في ليبيا.

لا تزال المعلومات عن مجموعة «فاغنر» فيما يتعلق بهيكلها الإداري وشركاء رئيس المجموعة وحجم إمكانياتها محدودة، وغالباً مصدرها الدول الغربية، ولذلك تبقى الحاجة قائمة إلى المزيد من الأبحاث والدراسات الأكثر تخصصية.

مستقبل «فاغنر»، وغيرها من الشركات، يرتبط طردياً بطبيعة استقرار الدول، لكنه على المدى القريب يبدو مستقراً؛ نظراً لحالات الصراعات التي تمر بها العديد من الدول، وتوتر علاقات الدول ومطامع أصحاب النفوذ، ومن ثم فإن المجموعة ستحافظ على دورها وفاعليته في مناطق الصراعات، والضغوط المتمثلة في العقوبات المفروضة لا تزال محدودة، والمتوقع أن دور المجموعة ثابت حتى وإن تغير اسمها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أحمد عسكر، تنامي وجود ودور الشركات الأمنية الخاصة في أفريقيا: شركة «فاغنر» الروسية نموذجاً، مركز الإمارات للسياسات، (7 يونيو/حزيران 2020)، تاريخ الاطلاع: 23 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/YbZQp

- آنا بورشفسكايا، نشاطات روسيا العسكرية في شرق المتوسط تكرر نهجها تجاه سوريا، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، (17 يونيو/حزيران 2020)، تاريخ الاطلاع: 28 أغسطس/آب 2020.
https://cutt.us/D35ZA

- أنس جانلي، «فاغنر» الروسية.. أخطبوط المرتزقة في ليبيا (تقرير)، وكالة الأناضول للأنباء، (20 أبريل/نيسان 2020)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو/تموز 2020. https://cutt.ly/hsnLWQM

- إيمانويل دريفوس، الشركات العسكرية الروسية... كم فرقة تعدّ مجموعة «فاغنر»؟، موقع العربي الجديد، نشر بالتزامن مع https://orientxxi.info/ar، (24 أبريل/نيسان 2020)، تاريخ الاطلاع: 25 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/LSRgH

- تقرير أممي مسرب: مئات المرتزقة من «فاغنر» الروسية يقاتلون في ليبيا، موقع بي بي سي عربي، (7 مايو/أيار 2020)، تاريخ الاطلاع: 27 يوليو/تموز 2020. https://cutt.us/msoiP

- الحرب في ليبيا: الولايات المتحدة تتهم روسيا بإرسال طائرات مقاتلة إلى «مرتزقة» روس، موقع بي بي سي، (26 مايو/أيار 2020)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو/تموز 2020. https://cutt.us/icfKT

- زهير جمعة المالكي، دور الشركات الأمنية الخاصة في نزاعات منطقة الشرق الأوسط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (7 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ الاطلاع: 6 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/Tno79

- الشركات الأمنية الخاصة.. أدوار تتجاوز الجيوش الحكومية، موقع DW، (9 مايو/أيار 2015)، تاريخ الاطلاع: 4 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/mxruX

- شركات عسكرية خاصة، القاموس العملي للقانون الإنساني، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: 4 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/v2LJN

- شون ماكفيت، المرتزقة الجدد.. الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي، ترجمة إبراهيم البيلي محروس وأحمد مكي زيدان، مراجعة محمد زيدان، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ط1، 2016.

- صباح بالة، الشركات الأمنية الخاصة – Private Security Companies، الموسوعة السياسية، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: 28 يوليو/ تموز 2020. https://cutt.us/qieLF

- ليبيا.. فاغنر تنشر منظومة إس 300 قرب منشأة نفطية وتدرب مسلحين، موقع الجزيرة نت، (8 أغسطس/آب 2020)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/t30sf

- ماريا تسفيتكوفا، حصري – شركة أمن روسية تقول أرسلت متعاقدين مسلحين لشرق ليبيا، رويترز، (10 مارس/آذار 2017)، تاريخ الاطلاع: 6 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/rSukh

- مخابرات روسية أم شركة خاصة؟.. حقيقة مقاتلي «فاغنر»

الذين يقاتلون في ليبيا وسوريا، ترجمة فرح عصام، الجزيرة نت (ميدان)، (28 مايو/أيار 2020)، تاريخ الاطلاع: 4 أغسطس/آب 2020. https://cutt.us/HBFUm

- مطهر الصفاري وآخرون، العرب.. التفتيت الذاتي- دراسة في بواعث الصراعات ومساراتها المستقبلية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ط1، 2019.

- هشام كمال، الإمارات وشبكات المرتزقة، العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، (7 مارس/آذار 2020)، تاريخ الاطلاع: 2 سبتمبر/أيلول 2020. https://cutt.us/UPZ0t

- «يمن شباب نت» ينشر الترجمة الكاملة لتحقيق استقصائي أمريكي يكشف تعاقد الإمارات مع مرتزقة أمريكيين لتنفيذ اغتيالات في اليمن، ترجمة أبو بكر الفقيه، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2018. https://cutt.us/ko9x5

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Anna Borshchevskaya, Russian Moves in the Gulf and Africa Have a Common Goal, the Washington Institute, March 2019 ,28, seen in aug 2020 .26. https://0i.is/TXGv

- Aram Roston, A Middle East Monarchy Hired American Ex-Soldiers To Kill Its Political Enemies. This Could Be The Future Of War. October 2018 ,16. https://www.buzzfeednews.com/article/aramroston/mercenaries-assassination-us-yemen-uae-spear-golan-dahlan

- Freeman Spogli Institute for International Studies, Evidence of

Russia–Linked Influence Operations in Africa, 30 October 2019, available at: https://stanford.io/36Ddtpn

- Matthew Cole, Alex Emmons, ERIK PRINCE OFFERED LETHAL SERVICES TO SANCTIONED RUSSIAN MERCENARY FIRM WAGNER, April 2020 13, seen in Aug 2020 11. https://0i.is/ZW60

- NATHANIEL REYNOLDS, Putin's Not–So–Secret Mercenaries: Patronage, Geopolitics, and the Wagner Group, Carnegie Endowment for International Peace, JULY 2019 ,08, seen in Aug 2020 29. https://0i.is/ZOCT

- Russia, Wagner Group Continue Military Involvement in Libya, JULY 2020 ,24, seen in JULY 2020 ,28. https://0i.is/3txj

- Thomas Gibbons–Neff, How a –4Hour Battle Between Russian Mercenaries and U.S. Commandos Unfolded in Syria, May ,24 2018, seen in Aug 2020 11. https://0i.is/boGj

مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات والأطياف والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:

MMIRA Mixed Methods International Research Association

WAPOR WORLD ASSOCIATION FOR PUBLIC OPINION RESEARCH

GlobalResearch Centre for Research on Globalization globalresearch.ca / globalresearch.org

TTCSP Think Tanks and Civil Societies Program University of Pennsylvania

تبحث الدراسة ظاهرة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، من حيث التعريف بها وبأدوارها المتزايدة في العلاقات الدولية، ووضعها القانوني، وكيف تعمل. وتركز الدراسة بشكل خاص على تجربة مجموعة "فاغنر"، من حيث تأسيسها وجغرافية انتشارها في أكثر من ساحة دولية، خصوصاً في المنطقة العربية، والأدوار التي تؤديها، وعلاقتها بالحكومة الروسية، والتعرف على مدى تلاقي تلك الأدوار مع أهداف السياسة الخارجية الروسية ومصالحها، وموقف روسيا من علاقتها بالمجموعة، وتقوم الدراسة بمناقشة وتفسير التغطية السياسية، ونوعية التسليح والدعم اللوجستي الذي تحظى به مجموعة "فاغنر"، إضافة إلى التطرق إلى تجربة إحدى الدول العربية في توظيفها للشركات الأمنية الخاصة.

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies
+90 530 514 10 47
+90 212 270 77 79
fikercenter
www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com
9789953959473